منشورات جامعة اليرموك
عمادة البحث العلمي
والدراسات العليا

قطاع الصناعة : دراسة مقارنة بين الاردن وفلسطين واسرائيل

محمد النصر
جامعة اليرموك ، اربد ، الاردن

مستلة من
ابحاث اليرموك
« سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية »
المجلد الحادي عشر ، العدد الثالث ، ١٩٩٥ ، ص ص ١٧١ - ٢١١
جميع الحقوق محفوظة لجامعة اليرموك

قطاع الصناعة: دراسة مقارنة بين الأردن وفلسطين وإسرائيل

تاريخ استلام البحث ١٩٩٤/١/١٦ تاريخ قبوله ١٩٩٤/٩/٤

محمد النصر*
جامعة اليرموك، إربد، الأردن

ملخص

تسلط هذه الدراسة الضوء على القطاع الصناعي في كل من الأردن وفلسطين واسرائيل للتعرف على تطوره وخصائصه ونقاط الضعف والقوة فيه، كخطوة أولى للتعرف على امكانيات التعاون والمنافسة بينها وعلى الاتجاه المحتمل لحركة المنتجات في المنطقة، مما يساعد على رسم سياسة اقتصادية صناعية سليمة في فلسطين والأردن في ظل التطورات والتحديات المقبلة.

لقد أظهرت الدراسة وجود تباين كبير بين قطاع الصناعة في الدول الثلاث لصالح إسرائيل، حيث لم يتجاوز الانتاج الصناعي الأردني والفلسطيني ٥٪ و ١٪، على التوالي، من الإنتاج الصناعي الإسرائيلي. كما أظهرت الدراسة أن حجم المؤسسات الصناعية الإسرائيلية أكبر بكثير من المؤسسات الأردنية والفلسطينية من حيث الإنتاج والعمالة. من ناحية أخرى، تتركز العمالة والإنتاج في الأردن في صناعة المواد الغذائية والمنتجات غير المعدنية بينما تتركز في الضفة الغربية وقطاع غزة في صناعات المواد الغذائية والنسيج والملابس. أما في إسرائيل، فتتركز في صناعات المنتجات الكهربائية والإلكترونية والمنتجات الكيماوية والمعدنية، وهي الصناعات التي تتميز بكثافة رأسمالية عالية وعمالة فنية ماهرة، وتحتاج

جميع الحقوق محفوظة لجامعة اليرموك، ١٩٩٥

* استاذ مشارك في قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن

إلى تكنولوجيا متطورة. وقد انعكس ذلك على ارتفاع مستوى الإنتاجية في الصناعات الاسرائيلية حيث بلغت إنتاجية العامل فيها ضعف إنتاجية العامل الأردني وأكثر من خمسة اضعاف إنتاجية العامل الفلسطيني، وهذا بدوره انعكس، بصورة أخف، على أجور العمالة الصناعية في الدول الثلاث.

وفي مجال الصادرات الصناعية، أظهرت الدراسة أيضاً ضخامة التباين بين الاقتصاديات الثلاثة حيث لم تتجاوز نسبة الصادرات الصناعية في الأردن وفلسطين ٥٪ من الصادرات الصناعية الاسرائيلية. وبالاضافة إلى ذلك، فقد تميزت الصادرات الصناعية الاسرائيلية بأنها ذات كثافة رأسمالية وتكنولوجية مرتفعة، في الوقت الذي تركزت فيها الصادرات الصناعية الأردنية في الصناعات الاستخراجية بصورة اساسية. أما الصادرات الصناعية الفلسطينية فكانت في أغلبها منتجات تقليدية أو صادرات إلى إسرائيل ضمن ترتيبات التعاقد من الباطن. وتشكل الولايات المتحدة الأمريكية والسوق الأوروبية المشتركة السوق الأكبر للصادرات الصناعية الإسرائيلية، وتشكل البلدان العربية السوق الرئيسية للصادرات الصناعية الأردنية، بينما تستحوذ إسرائيل على أكثر من ٨٥٪ من صادرات الضفة الغربية وقطاع غزة.

إن هذا التباين الصارخ بين قطاع الصناعة في الاقتصاديات الثلاثة جاء نتيجة لمعطيات تاريخية وسياسية واقتصادية واجتماعية، وسوف يفرض نفسه، بلا شك، على أي تطور ناجم عما تتمخض عنه محادثات واتفاقيات السلام بين إسرائيل والدول العربية من نتائج. ويتطلب ذلك تبني استراتيجية بعيدة المدى تقوم على التعاون والتنسيق بين الأردن وفلسطين لتطوير قطاع صناعي قوي فيهما لمواجهة المنافسة الاسرائيلية وتفادي هيمنتها الاقتصادية على المنطقة.

المقدمة

بعد اتفاق "غزة-اريحا أولاً" كثر الحديث عن التعاون الاقتصادي بين الأردن وفلسطين وإسرائيل وعن السوق الشرق أوسطيه التي تضم بين اعضائها هذه الدول الثلاث، وبرزت خلال ذلك مخاوف كثيرة عن غزو اقتصادي إسرائيلي وتبعية فلسطينية وتعاون غير متكافىء وغير ذلك من المصطلحات التي دخلت إلى قاموس الاقتصاد السياسي في المنطقة. ولكن معظم هذه المخاوف التي برزت، والتي قد تكون مخاوف مشروعة، غير مبنية على دراسات علمية كافية تظهر الأسس القائمة عليها، وبالتالي اختلطت الافتراضات بالاستنتاجات، والحقائق بالتوقعات، والواقع بالأماني والطموحات.

وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على القطاع الصناعي في هذه الاقتصاديات الثلاثة للتعرف على خصائصها وتطورها ونقاط الضعف والقوة فيها، كخطوة أولى للتعرف على امكانيات التعاون والمنافسة وعلى الاتجاه المحتمل لحركة

المنتجات في المنطقة، مما يساعد على رسم سياسة اقتصادية صناعية سليمة في فلسطين والأردن، وعلى مواجهة التحديات التي يمكن أن تواجه عملية التنمية الصناعية فيهما.

سوف نبدأ أولاً بمقارنة المؤشرات الاقتصادية للدول الثلاث، ثم نستعرض بعد ذلك تطور الصناعة في هذه الدول بغية التعرف على الظروف والمعطيات التي أدت إلى وجود تباين في حجم وهيكل القطاع الصناعي فيها، وننتقل بعد ذلك الى تحليل ومقارنة واقع الصناعة من حيث مساهمته في الناتج الاجمالي والعمالة والصادرات لهذه الاقتصاديات. وسوف نختم هذه الدراسة بخلاصة تتضمن أهم النتائج التي تم التوصل إليها وبعض التوصيات التي يقترحها الباحث.

ولا بد من الاشارة هنا إلى الصعوبات العديدة التي تواجه الباحث في مثل هذا النوع من الدراسات المقارنة، والتي من أهمها عدم توفر بيانات محايدة ودقيقة بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة. فالبيانات المتوفرة عنهما مأخوذة من مصادر إسرائيلية، ومن السهل أحياناً اكتشاف التناقض بينها. كما أن بعض البيانات غير متوفرة أصلاً، واذا توفرت عن بعض السنوات لاحدى هذه الدول فقد لا تتوفر عن نفس السنوات للدول الاخرى. كما أن اختلاف وحدات التصنيف أو القياس، خصوصاً بالنسبة للمتغيرات النقدية، تضيف عبئاً آخر يتطلب حذراً في تفسير النتائج التي يتم التوصل اليها. ولا شك أن التباين في معدلات التضخم وأسعار الصرف تشكل مثالاً على ما نرمي اليه، مما اضطرنا احياناً للتدقيق في البيانات في أكثر من مصدر، واختيار سنوات سابقة تتوفر فيها مثل تلك البيانات، واستخدام النسب المئوية ومعدلات التغير والنمو لتفادي بعض هذه الصعوبات.

مؤشرات اقتصادية

إن مقارنة ثلاثة اقتصاديات مثل الاقتصاد الأردني، والاقتصاد الفلسطيني، والاقتصاد الإسرائيلي يبدو وكأنه نوع من العبث الأكاديمي نظراً للتناقض والتباين الواضحين بين خصائص هذه الاقتصاديات. ولا شك ان نظرة سريعة إلى

الجدول رقم (١) تعكس هذا التباين. ففي حين لا تتجاوز مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة مجتمعين ستة الاف كيلو متر مربع تتجاوز مساحة المملكة الأردنية الهاشمية التسعين الف كيلو متر مربع. أما الجزء الذي احتلته اسرائيل قبل عام ١٩٦٧ فتجاوز العشرين الف كيلو متر مربع، وهو يقع بكامله على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط.

وتتشابه الاقتصاديات الثلاثة في محدودية الموارد الطبيعية فيها. فالأراضي القابلة للزراعة في الأردن تقل عن ١٠٪ من المساحة الكلية للأردن، ومتوسط مساحة الأراضي المستغلة فعلا كانت حوالي ٣ر٦ الف كم٢ عام ١٩٨٤، أي أقل من ٤٪ من مساحة الأردن [١]. أما بالنسبة لإسرائيل فقد بلغت مساحة الأراضي الزراعية فيها عام ١٩٨٧ حوالي ٤ر٤ الف كم٢، أو ما يقارب ٢٠٪ من المساحة الكلية لاسرائيل (ابو النمل، ١٩٨٨). وبالمقابل فقد كانت نسبة الأراضي المزروعة فعليا في الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي ٣٦٪ من مساحتهما الكلية (العبد، ١٩٨٩).

وتشكل ندرة الموارد المائية مشكلة للاقتصاديات الثلاثة ومحورا للنزاع بينها. فقد استولت إسرائيل، فيما استولت عليه، خلال حرب حزيران ١٩٦٧ على مصادر المياه في الضفة الغربية. وقد استهلكت اسرائيل عام ١٩٨٦ ما يقارب مليارى متر مكعب من المياه، وهو أكثر من كافة التقديرات حول الحد الأقصى لمصادر المياه داخل منطقة الاحتلال، وقد ذهب حوالي ثلاثة أرباع هذه الكمية نحو الزراعة (ابو النمل، ١٩٨٨). وبالمقابل، يقدر الاحتياطي القابل للاستعمال من المياه في الضفة الغربية بحوالي ٨٠٠ مليون متر مكعب، يتسرب حوالي ثلثيها إلى الأحواض المائية الجوفية التي تنساب باتجاه المناطق الساحلية. ويقدر بأن الضفة الغربية تزود إسرائيل من خلال هذه الأحواض بحوالي ثلث استهلاكها من المياه، بينما يستهلك السكان العرب ١٠٠-١١٠ مليون متر مكعب فقط في السنة، أي ما يعادل ٥ بالمائة من الاستهلاك الإسرائيلي السنوي (العبد، ١٩٨٩). أما في الأردن فقد قدرت المياه الجوفية المتوفرة لديه بحوالي ٢٢٠ مليون متر مكعب سنوياً، وقدرت المياه السطحية بحوالي ٨٨٠ مليون متر مكعب سنوياً، بينما قدرت احتياجاته عام ١٩٨٥ بحوالي ٨٠٠ متر مكعب، منها ٦٧٠ مليون متر مكعب للاغراض الزراعية والباقي للاغراض المنزلية والصناعية[٢].

جدول رقم (١)

بعض المؤشرات الاقتصادية

	الاقتصاد	الاقتصاد الفلسطيني			الاقتصاد
	الأردني	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع	الإسرائيلي
المساحة (الف كم٢)	٩١ر٩	٥ر٦	٣ر٠	٩ر٥	٢١ر٣
عدد السكان (الألف)[١]	٣٤٥٣	٩٣٧	٧٣٠	١٦٦٦	٤٦٩٠
الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار)[١]	٣٩٢٧	١٦٧٥	٥٤٦	٢٢٢١	٥٠٤٢٤
مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي[٢]	١٩ر٨٪	٤ر٢٪	٨ر١٪	١ر٥٪	٢٣ر٤٪
القوى العاملة (بالألف)[٢]	٥٨٣ر٥	١١٥ر٤	٥٩ر٢	١٧٤ر٦	١٤٩٤
العاملون في الصناعة (بالألف)[٢]	٦٢ر٥	١٩ر٨	٨ر٠	٢٧ر٨	٣٣٨ر٨
نسبة العاملين في الصناعة إلى مجموع القوى العاملة[٢]	١٠ر٧٪	١٧ر٢٪	١٣ر٥٪	١٥ر٩٪	٢٣ر١٪

(١) عام ١٩٩٠

(٢) عام ١٩٨٩ ما عدا اسرائيل عام ١٩٨٧

المصدر: النشرة الاحصائية السنوية، دائرة الاحصاءات العامة، الاردن، ١٩٩٢؛ اللجنة الاردنية الفلسطينية، مؤشرات احصائية اساسية حول فلسطين المحتلة، ١٩٨٩؛ CBS, Statistical Abstract of Israel (various issues); The World Bank, Developing the Occupied Territories, Washington DC, 1993, vol. 3

وأخيراً، فان الاقتصاديات الثلاثة تعاني من محدودية الثروة المعدنية، فباستثناء الفوسفات والبوتاس وبعض المعادن الصناعية المتوافرة في منطقة البحر الميت لا يوجد في هذه الاقتصاديات الثلاثة موارد طبيعية يمكن استخدامها لاقامة صناعات كبيرة.

وعلى نطاق الموارد البشرية، فان المقارنة تعتريها صعوبة بالغة نظراً لتداخل عامل السكان بين هذه الاقتصاديات الثلاثة بدرجة قد لا يكون من السهل فصلها. فعدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة يبلغ حوالي ١ر٧ مليون، ولكن هذا الرقم يمثل حوالي ربع الفلسطينين الموجودين في العالم. وكما يتضح من الجدول رقم (٢) فإن هناك ما يقارب هذا العدد في الأردن، وما يقارب نصفه داخل حدود إسرائيل ١٩٤٨.

ولا شك أن العدد النهائي الذي سوف يستقر في الدولة الفلسطينية المرتقبة سيكون بعيدا عن امكانية التقدير بدقة في الوقت الحاضر. وسوف يشكل انتقال هذا العنصر بين الاقتصاديات الثلاثة تغييرات جوهرية في تركيبة السكان لهذه الاقتصاديات.

جدول رقم (٢)

عدد السكان الفلسطينين المتوقع في العالم لعام ١٩٨٧ حسب مكان الاقامة

مكان الاقامة	عدد السكان (بالألف)	النسبة المئوية
الضفة الغربية*	٩٩٠ر٦٠	١٨ر٢٧
قطاع غزة	٥٦٤ر١٠	١٠ر٤٠
فلسطين المحتلة ١٩٤٨	٦٦٣ر٠٠	١٢ر٢٣
الأردن*	١٤٥٨ر٤٠	٢٦ر٩٠
سوريا	٢٦٧ر٨٠	٤ر٩٤
لبنان	٤٢٧ر٥٠	٧ر٨٨
الكويت*	٣٥٨ر١٠	٦ر٦٠
العراق	٢٧ر٠	٠ر٥٠
ليبيا	٣٢ر١٠	٠ر٥٩
مصر	٦٤ر٢٠	١ر١٨
السعودية	١٥٩ر٧٠	٢ر٩٥
الامارات العربية المتحدة	٤٢ر٤٠	٠ر٧٨
قطر	٢٦ر٨٠	٠ر٤٩
دول عربية أخرى	٥٩ر٠٠	١ر٠٩
الولايات المتحدة الامريكية	١٢٠ر٠٠	٢ر٢١
باقي دول العالم	١٦٢ر٠٠	٢ر٩٩
المجموع	٥٤٢٢ر٧٠	١٠٠

* انخفضت اعداد الفلسطينين الموجودين في الكويت الى أقل من الربع بعد حرب الخليج، وقد انتقل معظم الذين غادروا الكويت إلى الأردن والضفة الغربية.

المصدر: اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة، مؤشرات احصائية اساسية حول فلسطين المحتلة، بنك المعلومات حول فلسطين المحتلة، نشرة رقم (٢)، عمان، حزيران ١٩٨٩، ص٨٨.

من ناحية أخرى، فإن عدد اليهود الموجودين في فلسطين المحتلة عام ٤٨ يشكل حوالي ربع اليهود الموجودين في العالم، كما يتضح من الجدول رقم (٣)، ومن المتوقع أن تزداد هجرة اليهود إلى فلسطين في أعقاب توقيع معاهدات سلام بين إسرائيل والدول العربية مما سيؤدي إلى تغير في تركيبة السكان داخل اسرائيل ايضاً.

وأخيراً، فإن نسبة الأردنيين من أصل فلسطيني وعلاقات القربى والتزاوج بين الأردنيين والفلسطينين التي نجمت عن وحدة الضفتين، قبل فك الارتباط بينهما، تضيف صعوبة أخرى إلى امكانية فصل وتوزيع السكان بين الاقتصاديات الثلاثة.

وينعكس التباين في عدد وتركيبة السكان في حجم القوى العاملة في هذه الاقتصاديات. ففي حين لم يتجاوز حجم القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٧٥ الف عامل عام ١٩٨٩، أي حوالي ١١٪ من عدد السكان، نلاحظ أنه وصل إلى حوالي ٥٨٤ ألف عامل، أي ما يقارب ١٩٪ من عدد السكان، في الأردن خلال نفس العام، وهي نسبة قليلة جداً اذا ما قورنت بحجم القوى العاملة في إسرائيل والتي بلغت حوالي مليون ونصف المليون عامل، أي ما يقارب ٣٤٪ من عدد السكان في نفس العام.

وهذا يعني أن نسبة الاعالة في الضفة الغربية وقطاع غزة تصل الى حوالي ثلاثة أمثالها في اسرائيل، كما أن نسبة الاعالة في الأردن تصل إلى حوالي ضعف تلك النسبة في إسرائيل، وهي نسبة مرتفعة في كل من الاردن وفلسطين. وينعكس حجم قوة العمل، بالاضافة إلى انتاجية العامل في الاقتصاديات الثلاثة، على حجم الناتج القومي الاجمالي وتباين مستوى الدخل الفردي في هذه الاقتصاديات.

فعلى مستوى الإنتاج، كان الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي ٢ر٢ بليون دولار، وفي الأردن حوالي ٤ بليون دولار في عام ١٩٩٠، بينما بلغ الناتج المحلي في إسرائيل حوالي ٥٠ بليون دولار في نفس العام، مما يعني أن حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في إسرائيل تقارب ١١ ألف دولار سنوياً، مقارنة بحوالي ١١٤٠ دولاراً في الأردن وحوالي ١٣٣٠ دولاراً في الضفة الغربية وقطاع غزة.

جدول رقم (٣)

عدد اليهود المقدر في العالم لعام ١٩٨٥ حسب مكان الاقامة

مكان الاقامة	عدد السكان (بالألف)	النسبة المئوية
فلسطين المحتلة ١٩٤٨	٣٥٠٠	٢٥-٩ر٢٦
الولايات المتحدة الامريكية	٣٢٠٠	٧ر٢٣-٦ر٢٤
دول غربية أخرى	١٠٠٠	٤ر٧-٧ر٧
الاتحاد السوفياتي	٢٥٠٠ - ٣٠٠٠	٢ر١٩-٢ر٢٢
دول شرقية اخرى	١٠٠٠	٤ر٧-٧ر٧
دول أمريكا اللاتينية	٥٠٠	٧ر٣-٩ر٣
دول عربية وايران	١٠٠	٧ر٠-٨ر٠
افريقيا	٢٠٠	٤ر١-٥ر١
دول اخرى	١٠٠٠	٤ر٧-٧ر٧
المجموع	١٣٠٠٠-١٣٥٠٠	١٠٠

المصدر: نفس مصدر الجدول السابق، ص٨٩.

التطور الصناعي في الاردن وفلسطين واسرائيل

الأردن

لم يكن هناك نشاط صناعي يذكر قبل انشاء المملكة الأردنية الهاشمية عام ١٩٤٦. وبعد اتحاد الضفتين الشرقية والغربية عام ١٩٥٠ واعطاء الصناعة بعض الاهتمام بدأ هذا القطاع بالنمو تدريجياً. وفي عام ١٩٥٢ بلغ قيمة الإنتاج الصناعي ٩ر١ مليون دينار أردني، أو ما يعادل ٤٪ تقريباً من الناتج المحلي الاجمالي (بسعر التكلفة) خلال ذلك العام (عبدالحق، ١٩٧٩). وفي عام١٩٥٤ بلغ عدد المؤسسات الصناعية التي تستخدم خمسة عمال أو أكثر في الأردن ٤٢١ مؤسسة، يعمل بها ٧٢١٨ عاملاً، أي بمعدل ١٧ عاملاً تقريباً للمؤسسة الواحدة. كما بلغت قيمة الإنتاج الصناعي خلال ذلك العام حوالي سبعة ملايين دينار أردني (الدباس، ١٩٨١). وقد ارتفع الدخل من نشاط

التصنيع والتعدين خلال الفترة ١٩٥٤-١٩٥٩ بمعدل سنوي يقارب ٥ر١٣٪، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع إنتاج الفوسفات ثلاثة اضعاف ونصف الضعف خلال تلك الفترة، اضافة إلى انشاء مصنع للاسمنت في عام ١٩٥٩. وقد استمر القطاع الصناعي في النمو بمعدلات مرتفعة بلغت حوالي ٥ر١٤٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٦١-١٩٦٦ (عبدالحق، ١٩٧٩).

وقد أدت حرب حزيران ١٩٦٧ إلى فقدان الضفة الغربية التي احتلتها إسرائيل مما كان له آثار سلبية هائلة على الاقتصاد الأردني بصفة عامة، وعلى القطاع الصناعي بصفة خاصة، حيث أدت الحرب إلى فقدان جزء كبير من الموارد الطبيعية والبشرية والرأسمالية التي كانت موجودة في الضفة، وفقدان نسبة كبيرة من السوق الاستهلاكية للمنتجات الصناعية المحلية، وتوقف العديد من المشاريع الإنتاجية، اضافة إلى زيادة تكاليف الشحن الناتجة عن اغلاق قناة السويس مما نجم عنه تقليص حجم الصادرات، وبالذات الفوسفات. وقد شكلت حرب حزيران وما أعقبها من احداث ضربة قاصمة للاستثمار نتيجة لعدم الاستقرار الذي ساد المنطقة، ولكن الاقتصاد الاردني بدأ يسترد عافيته وحيويته بعد عام ١٩٧٠. وبعد حرب تشرين ١٩٧٣، وما نجم عنها من زيادة في المساعدات الرسمية العربية وارتفاع كبير في تحويلات العاملين في الخارج وزيادة الصادرات الوطنية للدول العربية، أخذ الإنتاج الصناعي ينمو بشكل متسارع. وقد صاحب ذلك ارتفاع ملحوظ في عدد الشركات الصناعية المسجلة وفي حجم العمالة الصناعية. فقد ازدادت مساهمة قطاع التعدين والصناعة من حوالي ١٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٧٢ إلى حوالي ٢٠٪ عام ١٩٨١، كما ارتفع عدد العاملين في الصناعة من حوالي ٢٥ ألف إلى حوالي ٤٠ ألف عامل خلال نفس الفترة (نصر وحماد، ١٩٩٠). وقد صاحب ذلك ارتفاع في إنتاجية العامل الصناعي من ٧٣٤ دينار عام ١٩٧٠ إلى حوالي ٥٣٠٠ دينار عام ١٩٨١ (نصر وحماد، ١٩٩٠).

ولكن الركود الذي بدأ عام ١٩٨٢ أثر على الاقتصاد بشكل عام، وعلى الصناعة بشكل خاص، حيث انخفضت مساهمة قطاع الصناعة والتعدين في الناتج المحلي الاجمالي بسعر التكلفة من ٢٠٪ عام ١٩٨١ إلى ٣ر١٧٪ عام ١٩٨٣، ثم تذبذبت هذه

النسبة صعوداً بعد ذلك. كما أن نسبة العمالة في قطاع الصناعة والتعدين قد انخفضت من ١٢٪ من مجموع القوة العاملة عام ١٩٨١ إلى حوالي ١٠٪ في السنوات التي تلت ذلك (نصر وحماد، ١٩٩٠). وقد بلغ معدل النمو المتحقق في قطاع الصناعة والتعدين خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ حوالي ٥٪ سنوياً بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ حيث ارتفع الدخل المتأتي من هذا القطاع من حوالي ١٦٧ مليون دينار عام ١٩٨٠ إلى حوالي ٢١٢ مليون دينار عام ١٩٨٥[٣]. وقد واجهت بعض الصناعات التي انشئت خلال تلك الفترة بعض الصعوبات نتيجة لظروف التباطؤ الاقتصادي في الأسواق المجاورة والركود الاقتصادي في السوق المحلي، اضافة إلى مشكلات تتعلق بسوء الإدارة وعدم كفاءة التشغيل[٤].

وقد استمر الركود الاقتصادي بعد ذلك، وانخفضت معه مساهمة الإنتاج الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي، والتي اصبحت حوالي ١٣٪ في عام ١٩٨٨، ولكنها عادت وارتفعت إلى حوالي ١٦٪ في عام ١٩٩١ (بالاسعار الثابتة)[٥].

وعلى مستوى القطاعات الصناعية الفرعية فقد حققت صناعات الاسمنت والأدوية أعلى معدلات للنمو حتى عام ١٩٩٠ حيث بلغ الرقم القياسي للإنتاج الصناعي لهذين القطاعين حوالي ٤٩٥ و ٤٥٠ على التوالي (سنة الأساس ١٩٧٩). وقد انخفض الرقم القياسي للأدوية بشكل كبير في العامين الأخيرين حتى وصل إلى أقل من ٣٠٠ في عام ١٩٩٢[٦].

إن التطور الذي حصل في قطاع الصناعة كان في جزء كبير منه نتيجة للجهود الواضحة التي بذلتها الحكومة للنهوض بهذا القطاع. وقد بدا ذلك جلياً في خطط التنمية المتعاقبة التي أولت قطاع الصناعة اهتماماً بالغاً باعتباره قطاعاً رائداً في عملية التنمية. وقد أصدرت لذلك عدداً من التشريعات كان بدايتها قانون تشجيع وتوجيه الصناعة وقانون تشجيع توظيف رؤوس الأموال الأجنبية عام ١٩٥٥. وقد تم تعديل هذه القوانين بغية تشجيع الاستثمارات الصناعية عن طريق منح اعفاءات وتسهيلات مجزية مثل السماح بتحويل رأس المال العربي والأجنبي المستثمر في البلاد وفوائده إلى الخارج بالعملة الاجنبية. كما بادرت الحكومة باقامة عدد كبير من مشاريع البنية

التحتية والمساهمة المباشرة في انشاء بعض الصناعات الهامة لتشجيع القطاع الخاص والأجنبي، كصناعة الفوسفات والاسمنت والبوتاس وغيرها. كما قامت الحكومة بانشاء مراكز التنمية والمدن الصناعية والمناطق الحرة ومركز تشجيع الصادرات ودائرة المقاييس والمواصفات وغيرها من المراكز التي من شأنها تشجيع المستثمرين الصناعيين ومراقبة نوعية الإنتاج الوطني لتمكينه من المنافسة في السوق المحلي وفي أسواق التصدير.

وقد ساهم القطاع الخاص الأردني بدوره في بناء الاقتصاد الوطني والبنية الصناعية الاساسية من خلال عدد من المشاريع الهامة مثل شركة الكهرباء الاردنية، وشركة مصانع الاسمنت، وشركة الطيران الأردنية، وشركة مناجم الفوسفات، وشركة مصفاة البترول الاردنية، وشركة البوتاس العربية، وغيرها.

ويعاني القطاع الصناعي في الاردن من عدد من المشكلات والمحددات التي تعيق نموه، والتي من بينها محدودية الموارد الطبيعية التي تحتاجها الصناعة الوطنية، وضيق السوق المحلي مما يعيق الصناعات المحلية من الاستفادة من وفورات الحجم الكبير ويجعلها عرضة للمنافسة الأجنبية، وضعف الترابط بين قطاع الصناعة والقطاعات الأخرى لا سيما القطاع الزراعي، وعدم التنسيق بين الصناعات القائمة، وعدم توفر الكوادر الفنية، وضعف القدرات في مجال التسويق والأبحاث وتقييم وإدارة المشاريع الصناعية، والنقص في المعلومات المتوفرة والمتعلقة بالقطاع الصناعي، وضعف وسائل وأساليب تشجيع الصادرات والتأمين عليها، وارتفاع كلفة مستلزمات الإنتاج المحلية، وغياب الحوافز الضريبية اللازمة لتشجيع الصادرات الصناعية، وتركز معظم الاستثمارات الصناعية في منطقة العاصمة، وغيرها[٧].

فلسطين

كان وضع الصناعة في فلسطين افضل منه في شرق الأردن قبل حرب ١٩٤٨، فقد بلغ عدد المحلات الصناعية عام ١٩٢٧ حوالي ١٢٣٦ محلاً، أكثر من ثلاثة ارباعها ذات طابع زراعي أو متعلق بالمواد الغذائية كالمطاحن ومعاصر زيت الزيتون ومعامل

الصابون ومحلات الحياكة ومصانع الأحذية والنجارة والحلويات والأودات المعدنية (عبدالحق، ١٩٧٩). وهذه المحلات في أغلبها عبارة عن دكاكين وورش حرفية صغيرة. وليس هناك أرقام دقيقة حول أحجام وتوزيع ملكية تلك الصناعات، ولكن بعض الدراسات تشير إلى أنه في عام ١٩٤٢ كان هناك حوالي ٣٤٧٤ مصنعاً، منها ١٥٥٨ يمتلكها العرب و ١٩٠٧ مصنعاً يمتلكها اليهود، اضافة إلى ٩ شركات امتياز (الأحمد وورديان، ١٩٨٢). وكانت الصناعات الفلسطينية تتركز في صناعة الملابس والأخشاب والصناعات الغذائية والنسيج والمعادن، أما الصناعات التي تملكها الاقلية اليهودية فتتركز في الصناعات المعدنية والملابس والصناعات الغذائية.

وقد أدى قيام اسرائيل عام ١٩٤٨ إلى تقسيم فلسطين إلى ثلاثة اقسام، احتلت إسرائيل الجزء الأكبر منها وارتبط جزء آخر بالأردن (وهو ما اصطلح على تسميته الضفة الغربية) بينما ارتبط الجزء الثالث بالإدارة المصرية (قطاع غزة). وفي عام ١٩٥٠ تم اعلان وحدة الضفتين الشرقية والغربية لنهر الاردن.

وقد أظهر أول احصاء أردني عام ١٩٦١ أن عدد المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية عام ١٩٥٩ بلغ ٤٣٨١ مؤسسة يعمل فيها حوالي ١٣ ألف عامل، وقد تركزت هذه الصناعات في مقاطعتي نابلس والقدس (الدباس، ١٩٨١). كما تشير التقديرات الإسرائيلية، التي استخدمت المعلومات الأردنية، إلى أن عدد العاملين والمستخدمين في قطاع الصناعة قد بلغ عام ١٩٦١ حوالي ١٥ ألف عامل، وأن هذه المؤسسات تساهم بحوالي ٩٪ من الناتج المحلي الاجمالي للضفة. ولم تتغير مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي كثيراً عام ١٩٦٦ بالرغم من انخفاض مساهمة قطاع الزراعة من ٣٨٪ عام ١٩٦١ إلى ٢٧٪ عام ١٩٦٦، والذي كان لصالح قطاع الخدمات الذي ارتفعت مساهمته خلال نفس الفترة من حوالي ٤٠٪ إلى ٥٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي.

وقد بلغ عدد المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية ٣٨٤٢ مؤسسة في عام ١٩٦٥، منها ٢٩٢٧ مؤسسة يعمل بها أقل من ٥ عمال، بينما بلغ عدد المؤسسات التي يعمل بها ١٠ عمال أو أكثر ٣١٠ مؤسسات، بلغ عدد العاملين فيها حوالي ٦٠٠٠ عامل.

وكانت هذه المؤسسات تتركز في صناعات الأغذية والمشروبات والدخان والخشب والمنتجات المعدنية والنسيج والملابس.

أما قطاع غزة فلم يشهد تطوراً صناعياً ملموساً بعد عام ١٩٤٨ بسبب افتقاره للموارد اللازمة وخصوصاً المواد الأولية ورأس المال، اضافة إلى الظروف السياسية غير المستقرة في تلك الفترة (الاحمد، وديان، ١٩٨٢). وقد بلغ عدد الوحدات الصناعية في قطاع غزة عام ١٩٦٠ حوالي ٧٧٠ مصنعاً يعمل فيها حوالي ٢٥٠٠ عامل، منها ٥٠٠ مصنع للغزل والنسيج و ١٤٣ ورشة حرفية.

وقد أدت حرب حزيران ١٩٦٧ إلى احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة بالاضافة إلى اجزاء اخرى من العالم العربي. وقد أثر هذا الاحتلال على الاقتصاد الفلسطيني بشكل جذري، وكان القطاع الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة من أكثر الذين تضرروا بهذا الاحتلال. فقد حاولت إسرائيل تسخير قطاع الصناعة (والاقتصاد بأكمله) لصالحها من خلال سلسلة من السياسات والاجراءات، والتي كان من بينها الحاق بعض الصناعات الوطنية بالصناعات الإسرائيلية من خلال ترتيبات التعاقد من الباطن، واغراق السوق المحلية بالسلع الإسرائيلية، ودعم الصناعات الإسرائيلية المنافسة عن طريق الحماية الجمركية وتقديم التسهيلات المصرفية والتسويقية لها مما عرّض الصناعات الوطنية إلى منافسة حادة غير متكافئة، ووضع قيود على استيراد المواد الأولية والآلات للمصانع الفلسطينية، ومصادرة الأراضي الزراعية التي يمكن أن ترفد الصناعة الوطنية، وفرض قيود عديدة على الصادرات الصناعية الوطنية، ووضع العقبات أمام اعطاء التراخيص الصناعية، وعدم السماح بانشاء بنوك تجارية لتمويل الصناعة، اضافة إلى جذب اسرائيل للأيدي العاملة المحلية للعمل في الاقتصاد الاسرائيلي (افطيمه، ١٩٩٣).

وقد نجم عن ذلك تراجع في عدد المؤسسات الصناعية من ٣٢٦١ مؤسسة عام ١٩٦٧ (حسب التقديرات الأردنية) إلى ٢٣٣٢ مؤسسة عام ١٩٧٨ (حسب التقديرات الإسرائيلية) (منصور، ١٩٨٤). وتظهر المصادر الاحصائية أن عدد المؤسسات الكبيرة

قد انخفض نتيجة لتعرضها للمنافسة الشديدة من قبل المؤسسات الصناعية من جهة ولافتقارها للتسهيلات المصرفية اللازمة من جهة ثانية (منصور، ١٩٨٤).

وقد ارتفع عدد المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية من ٢٣٣٢ مؤسسة عام ١٩٨٧ إلى ٢٤٦٢ مؤسسة عام ١٩٨٧، أي بنسبة لا تتجاوز ٦٪ خلال تسعة أعوام. وفي قطاع غزة ارتفع عدد المؤسسات الصناعية من ١٣٧٠ إلى ١٧٩٤ مؤسسة خلال نفس الفترة. وقد تركزت المؤسسات في الضفة الغربية في الصناعات المعدنية الأساسية والخشب ومنتجاته والملابس والمنسوجات والمواد الغذائية، أما في قطاع غزة فقد تركزت في صناعات الملابس والنسيج والجلود والصناعات المعدنية والخشب ومنتجاته.

أما بالنسبة للعمالة الصناعية فقد ازداد حجم العمالة في الضفة الغربية من حوالي ١٠ آلاف عامل سنة ١٩٧٦ إلى حوالي ١٢ ألف عامل سنة ١٩٨٧، وارتفعت العمالة الصناعية في قطاع غزة من حوالي ستة آلاف عامل إلى حوالي سبعة آلاف عامل خلال نفس الفترة (افطيمه، ١٩٩٣).

وبعد اندلاع الانتفاضة في كانون الاول ١٩٨٧، ونتيجة للاجراءات الاسرائيلية الصارمة التي ترمي الى ممارسة ضغط على الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لإحباط اية محاولة للاعتماد على الذات، بدأ عدد كبير من المصانع يعمل بجزء بسيط من طاقته الانتاجية، مما أدى الى انخفاض مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي. وقد أظهرت دراسة قامت بها بعثة البنك الدولي للأراضي المحتلة أن معدل النمو الحقيقي في القطاع الصناعي كان سالبا أو قريبا من الصفر في الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩٠، وأن عدد المؤسسات الصناعية قد انخفض من ٢٤٦٢ الى ١٩٧٨ مؤسسة في الضفة الغربية خلال الفترة ذاتها. كما انخفضت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي من ٦ر٧٪ الى ٩ر٥٪ في الضفة الغربية، ومن ٩ر١٣٪ الى ٢ر١٢٪ في قطاع غزة[٨].

لقد أدى الاحتلال الإسرائيلي إلى تشويه القطاع الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتم ربطه بالاقتصاد الإسرائيلي بصورة تتسم بالتبعية المرهقة مما جعل

بناء صرح صناعي في ظل تلك الظروف أمراً بالغ الصعوبة، إن لم نقل مستحيلاً. ويظهر ذلك واضحاً في اجراءات التعاقد من الباطن التي اتبعها الاحتلال الإسرائيلي والتي تعطي الصناعة الإسرائيلية عدداً كبيراً من الميزات على حساب الصناعة الفلسطينية، من بينها تخفيض تكاليف المنتجات الإسرائيلية واعطاء الصناعات الإسرائيلية مرونة كبيروة في مواجهة أية تقلبات اقتصادية (منصور، ١٩٨٤ و افطيمه، ١٩٩٣).

وقد نجم عن هذه السياسات والاجراءات تغيير جوهري في هيكل الصناعة الفلسطينية، فقد تطورت بعض الصناعات في الضفة الغربية وقطاع غزة، خصوصاً تلك الصناعات التي ترتبط بالسوق الإسرائيلية من خلال التعاقد من الباطن مثل صناعات النسيج والملبوسات والأحذية، وبالمقابل تراجعت صناعات أخرى وخصوصاً تلك الصناعات التي تنافس الصناعات الإسرائيلية مثل المواد الغذائية والأجهزة الكهربائية.

إسرائيل

بدأت الهجرة اليهودية إلى اسرائيل بصورة مكثفة مع بداية القرن الحالي، وتركز معظم اليهود في المدن الساحلية حيث كان النشاط الصناعي هو المورد الرئيسي لمعيشتهم، بعكس السكان العرب الذين كانوا يعتمدون على الزراعة (عبدالحق، ١٩٧٩). وقبل عام ١٩٤٧ كان أكثر من ربع القوة العاملة اليهودية في فلسطين تعمل في الصناعة و ١٣٪ فقط في الزراعة وحوالي ٦٠٪ في البناء والخدمات (Pack, 1971). وكان التركيز على الصناعة وتطويرها يهدف إلى استيعاب المزيد من اليد العاملة التي كانت تهاجر إلى فلسطين. وفي عام ١٩٤٧ بلغ دخل اليهود في فلسطين من النشاط الصناعي ٣٣ مليون جنيه فلسطيني مقابل ١١ مليون جنيه فلسطيني للعرب خلال نفس العام (عبدالحق، ١٩٧٩) مما يعكس الاهمية التي كان يوليها اليهود للصناعة حتى قبل انشاء الدولة اليهودية في فلسطين. وفي عام ١٩٤٧ ايضاً بلغ حجم العمالة الصناعية اليهودية أكثر من ٧١ ألف عامل، وهي تشكل حوالي ١١٪ من مجموع عدد المستوطنين اليهود في ذلك الوقت، والبالغ عددهم ٦٤٥ الف نسمة (ابو النمل، ١٩٨٨).

وقد استمر التركيز على الصناعة بعد قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، وساعدها على ذلك مجموعة من العوامل من بينها استيلاء اليهود على عدد كبير من المؤسسات الصناعية التي كان يملكها العرب، اضافة إلى تدفق الأيدي العاملة الفنية الماهرة عن طريق الهجرة المتزايدة إلى إسرائيل[٢]، وتدفق رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار الصناعي بغزارة، بالاضافة إلى امكانية الحصول على تكنولوجيا صناعية متطورة من الدول الصناعية الرأسمالية[٣٣].

وخلال الفترة ١٩٤٨-١٩٥٧ ازداد عدد المؤسسات الصناعية في إسرائيل من ٥٥٨٠ مؤسسة إلى ١٤٤٩٣ مؤسسة، وارتفع حجم العمالة الصناعية من حوالي ٧٠ ألف عامل إلى أكثر من ١٥٥ ألف عامل خلال نفس الفترة (ابو النمل، ١٩٨٨).

وقد تميزت الصناعة الإسرائيلية خلال تلك الفترة بأنها كانت موجهة نحو احلال الواردات، خصوصاً لمواجهة الطلب المحلي المتزايد الناجم عن تدفق المهاجرين الغزير إلى إسرائيل، مما نجم عنه انخفاض حجم المستوردات من ٤٠٪ من مجموع العرض من السلع المصنعة محلياً وأجنبياً في عام ١٩٥١ إلى ٢٥٫٨٪ في ١٩٥٨، وكان معظم الاحلال قد تم في قطاعات الملابس والنسيج والجلود والأجهزة الكهربائية ومواد البناء والطعام والمكائن والمعادن والكيماويات والورق. كما ظهرت في تلك الفترة بشكل بارز صناعة صقل الألماس وصناعة الأسلحة الخفيفة وبعض الذخائر وصيانة الطائرات الحربية التي شكلت نواة الصناعة العسكرية في إسرائيل (عبدالله والبرغوثي، ١٩٨٨) و (Pack, 1971). وقد كانت سياسة احلال الواردات موجهة بواسطة الحكومة من خلال توجيه الاستثمارات بهدف تخفيض العجز في الحساب الجاري واستيعاب المهاجرين في قوة العمل.

وقد زادت الاهمية النسبية لقطاع الصناعة في الفترة ١٩٥٨-١٩٦٥ نتيجة لتحول اسرائيل نحو استراتيجية تشجيع الصادرات. فقد زاد عدد المؤسسات خلال هذه الفترة ٩٣٢٨ مؤسسة، وزادت العمالة الصناعية حوالي ٦٥ ألف عامل، بحيث أصبح عدد المؤسسات الصناعية ٢٤٥٢٨ مؤسسة في عام ١٩٦٥، يعمل بها ما يزيد عن ٢٢٠ ألف عامل (ابو النمل، ١٩٨٨). كما زادت الصادرات الصناعية خلال تلك الفترة من حوالي ٨١ مليون دولار عام ١٩٥٨ إلى حوالي ٣١٤ مليون دولار عام ١٩٦٥

(Pack, 1971)، أي بمعدل يزيد عن ٣١٪ سنوياً. وتعزى هذه الاندفاعة نحو التصدير إلى عدد من الأسباب من بينها وجود عدد كبير من المؤسسات بطاقة إنتاجية معطلة في منتصف الخمسينات، ونظام أسعار الصرف المتعدد الذي أفاد منه المصدرين الإسرائيليين، وسياسات تشجيع الصادرات، وتوفير عدد كبير من الخدمات بواسطة الحكومة أو المنظمات التجارية، وتقديم القروض باسعار فائدة مخفضة لرأس المال العامل، والمشاركة في تحمل تكاليف النقل غير الاعتيادية، وعقد المعارض التجارية، والتأمين ضد المخاطر غير العادية (Pack, 1971). وقد تركزت الزيادة في الصادرات الصناعية في خمسة فروع (عدا الالماس) هي التعدين، والطعام، والمنسوجات والملابس، والكيماويات، والمنتجات المعدنية.

ومما يجدر ذكره أن النمو الصناعي في إسرائيل لم ينجم عن وجود ميزة نسبية وانما نتيجة لتدخل الحكومة في القطاع الخاص، وبالذات الحماية الجمركية والقروض الحكومية وسياسة توجيه الاستثمار (Pack, 1971).

وقد تعرضت إسرائيل إلى ركود اقتصادي في عامي ١٩٦٦ و ١٩٦٧ نما خلالهما الإنتاج الصناعي بنسبة ضئيلة لا تتجاوز ٥ر١٪ عام ١٩٦٦ مقابل معدل نمو سالب (-٥ر٣٪) عام ١٩٦٧.

وقد جاءت حرب حزيران ١٩٦٧، وكانت نتائجها ايجابية بالنسبة للصناعة الإسرائيلية حيث تضاعف الإنتاج الصناعي في الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٢، وذلك ناجم عن زيادة حجم الطلب على السلع الصناعية الإسرائيلية نتيجة لتوسع إسرائيل وسيطرتها على سوق الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد حقق احتلال الضفة والقطاع هدفين هامين تتمناهما كل صناعة في العالم، الأول توفير اليد العاملة الرخيصة للصناعة، والثاني توفير سوق كبير لمنتجاتها. وفي الواقع فإن الضفة الغربية وقطاع غزة قد أصبحا أكبر سوق منفردة للصادرات الإسرائيلية بعد الولايات المتحدة الأمريكية حتى فترة قريبة. وقد ازدادت الصادرات الإسرائيلية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة من ١٤ر٦ مليون دولار عام ١٩٦٧ إلى ٦٠٢ر٤ مليون دولار عام ١٩٨٥، تشكل ٨ر٨٪ من مجمل الصادرات الإسرائيلية. وقد نجم عن ذلك زيادة الإنتاج الصناعي بمعدل تجاوز ١٢٪ خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٧٢ (ابو شكر، ١٩٩١). ونتيجة لذلك فقد زادت الصادرات

الصناعية الإسرائيلية بحوالي ١٧٪ سنوياً خلال تلك الفترة. وقد تباطأ النمو الصناعي الإسرائيلي بعد ذلك حيث بلغ معدل النمو في الإنتاج الصناعي حوالي ٨ر٣٪ سنوياً في الفترة ١٩٧٣-١٩٨٠ وحوالي ٢٪ سنوياً في الفترة ١٩٨١-١٩٨٧ (ابو شكر، ١٩٩١). ومع ذلك فقد زادت الصادرات الصناعية من حوالي ٧٣٨ مليون دولار عام ١٩٧٠ إلى حوالي ٧٨٦٢ مليون دولار عام ١٩٨٧، أي بمعدل نمو سنوي قدره ١٥٪ تقريباً، مما يعني أن معظم الزيادة في الإنتاج الصناعي كانت موجهة نحو التصدير، وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة الصادرات الصناعية إلى اجمالي الصادرات من حوالي ٨٢٪ عام ١٩٧٠ إلى حوالي ٩٣٪ عام ١٩٨٧ (ابو شكر، ١٩٩١).

مقارنة القطاع الصناعي في الاقتصاديات الثلاثة

لقد انعكست الظروف والمعطيات الاقتصادية والتطور الذي مرّ به القطاع الصناعي في الأردن وفلسطين وإسرائيل على واقع هذا القطاع، وسوف ينعكس بالتأكيد على مستقبله في الاقتصاديات الثلاثة. وسوف نستعرض في هذا الجزء من الدراسة أهم الخصائص التي يتسم بها قطاع الصناعة في هذه الاقتصاديات، ثم نقارن هذه الخصائص في محاولة لتحليل واقع ومستقبل هذا القطاع الهام.

أ. مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي

يبين الجدول رقم (٤) حجم الإنتاج الصناعي ومدى مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٩١ في كل من الأردن والضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل. ونلاحظ مدى تدني قيمة الإنتاج الصناعي في الأردن وفلسطين مقارنة مع الإنتاج الإسرائيلي في كل من الأردن وفلسطين، على التوالي. كما أن مساهمة الإنتاج الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي كانت ضعيفة في كل من الأردن وفلسطين مقارنة بإسرائيل حيث كانت مساهمة هذا القطاع في الأردن حوالي ١٦٪ وفي الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي ٧٪. ولكن هذه النسبة تذبذبت كثيراً خلال السنوات العشر الماضية نتيجة للظروف الاقتصادية التي أحاطت بالاقتصاديات المذكورة. فقد وصلت في الأردن إلى حوالي ٢٠٪ عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ نتيجة للانتعاش الاقتصادي الذي حدث في نهاية السبعينات ولكنها انخفضت نتيجة للركود الاقتصادي الذي عانى منه هذا البلد منذ ذلك

إلى الحين إلى أن وصلت إلى حوالي ١٥٪ عام ١٩٨٧، مما يشير إلى أن القطاع الصناعي كان الأكثر تأثراً بهذا الركود. وتشير البيانات الاحصائية إلى أن مساهمة الإنتاج الصناعي قد ارتفعت في عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ لتصل إلى حوالي ١٧٪ و ٢٢٪ من الناتج الاجمالي خلال هذين العامين[١١]، ولكنه عاد وانخفض نتيجة لحرب الخليج عام ١٩٩٠.

جدول رقم (٤)

الإنتاج الصناعي في الأردن وفلسطين وإسرائيل عام ١٩٩١ (مليون دولار)

	الأردن	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة والقطاع	إسرائيل
الناتج المحلي الاجمالي	٤٠٨٣	١٦٦٨	٥٦٠	٢٢٢٨	٥٩١٢٧
الإنتاج الصناعي	٦٨٨	-	-	١٦٣	١٢٨٩٠
نسبة الإنتاج الصناعي إلى الناتج المحلي الاجمالي	١ر١٦٪	-	-	٣ر٧٪	٨ر٢١٪

المصدر: البيانات عن الأردن من البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي التاسع والعشرون ١٩٩٢، البيانات عن اسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة من CBS, Statistical Abstract of Israel, 1992 . قيمة الانتاج الصناعي تم تقديره بواسطة الباحث من المصادر السابقة.

أما في الضفة الغربية وقطاع غزة فقد تراوحت هذه النسبة في حدود ٧٪-٨٪ خلال الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٨٥ (ابو شكر، ١٩٩٠). وقد انخفضت هذه النسبة بعد عام ١٩٨٧ حيث وصلت إلى ٤ر٧٪ في عام ١٩٩٠. ويعزى ذلك بدرجة أساسية إلى الانتفاضة التي اندلعت عام ١٩٨٧ وإلى القيود الاضافية التي فرضتها إسرائيل[١٢].

أما في اسرائيل فقد استمرت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي في الزيادة نتيجة للكثافة الرأسمالية المتزايدة في القطاع الصناعي الإسرائيلي، وكانت مساهمة الصناعة في عام ١٩٨١ حوالي ١ر١٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي (أي أقل مثيلتها في الأردن) ولكنها ارتفعت إلى ٤ر٢٣٪ عام ١٩٨٥ مما يجعل الصناعة في إسرائيل أكبر مساهم في الناتج المحلي خلال ذلك العام (ابو النمل، ١٩٨٨). وفي

الواقع فإن الجدول رقم (٥) يؤكد هذه الحقائق حيث نلاحظ أن معدل نمو الإنتاج الصناعي كان مرتفعاً في الأردن قبل عام ١٩٨٢ ولكنه انخفض بشكل كبير بعد ذلك[١٣].

أما في الضفة الغربية وقطاع غزة فقد تذبذب النمو كثيراً خلال تلك الفترة، وكان سالباً في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٤. أما في إسرائيل فقد انخفض معدل النمو في الإنتاج الصناعي حيث كان سالبا في عام ١٩٨٠ وتحسن قليلا عام ١٩٨١ ثم انخفض الى أقل من ١٪ عام ١٩٨٢، وهي السنة التي قامت فيها إسرائيل بعدوانها على جنوب لبنان، ثم عاد وارتفع بعد ذلك.

جدول رقم (٥)

معدل نمو الإنتاج الصناعي في الأردن وفلسطين وإسرائيل(نسبة مئوية)

السنة	الأردن	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة والقطاع	إسرائيل
١٩٧٨	٢٢ر٧	١٩ر٨	٤ر٣	١٣ر٠	٥ر٧
١٩٧٩	١٨ر١	١ر٧	١٦ر٦	٧ر٨	٥ر٢
١٩٨٠	١٩ر٥	٣٠ر٨	٩ر٦-	١٣ر٠	٣ر٠-
١٩٨١	١٦ر٥	١٣ر٣-	٧ر٩-	١١ر٤-	٥ر٩
١٩٨٢	٣ر٣	٧ر٧	٥ر٦	٦ر٩	٠ر٩
١٩٨٣	٤ر٩	٣ر٢	٣ر٦	٣ر٤	٣ر٩
١٩٨٤	٢٠ر١	٦ر٧	٢٣ر٤-	١٢ر٧-	٤ر٩
١٩٨٥	٢ر٢	١٩ر٥	٤ر١	١٤ر٦	٢ر٩
١٩٨٦	١ر٤	-	-	-	٣ر٦
١٩٨٧	٩ر٣	-	-	-	٤ر٨

المصدر: أبو شكر، أوضاع الصناعة في الاراضي الفلسطينية المحتلة؛ أبو شكر، ملامح تطور البنية الاقتصادية لاسرائيل، النشرة الاحصائية الشهرية، البنك المركزي (أعداد متفرقة).

ولالقاء المزيد من الضوء على الإنتاج الصناعي في هذه الاقتصاديات فإن الجدول رقم (٦) يبين مساهمة الفروع المختلفة في الإنتاج الصناعي. وقد تم استخدام نسبة القيمة المضافة إلى مجمل الإنتاج الصناعي في كل من الأردن وإسرائيل، ولكن هذه البيانات غير متوفرة بالنسبة للضفة الغربية مما اضطرنا لاستخدام العائدات الصناعية كبديل لذلك بالرغم من قصور هذا المؤشر. ونلاحظ أن الصناعات الغذائية والمنتجات غير المعدنية والمنتجات الكيماوية تحتل الصدارة في الإنتاج الصناعي الأردني. ومن بين الصناعات الكيماوية التي تنمو بشكل سريع صناعة الأدوية التي ارتفع الرقم القياسي لإنتاجها من ١٠٠ في عام ١٩٧٩ إلى ٣٧٧ عام ١٩٨٧[١٤]. أما في الضفة الغربية فتحتل صناعات المواد الغذائية والمطاط والبلاستيك والمنسوجات صدارة المنتجات الصناعية. وفي قطاع غزة تحتل صناعة النسيج والملابس وصناعة المواد الغذائية الصدارة. ولا شك أن ارتفاع حصة النسيج والملابس يرجع في جزء كبير منه إلى اجراءات التعاقد من الباطن التي تقوم من خلالها المؤسسات الفلسطينية بإنتاج الملابس لحساب الصناعات الإسرائيلية. وبالمقابل تحتل المنتجات الكهربائية والإلكترونية والمنتجات المعدنية والمواد الغذائية والمنتجات الكيماوية قائمة الصدارة في الإنتاج الصناعي الإسرائيلي. ومما يلفت الانتباه حصة المنتجات الكهربائية التي تسهم بأكثر من ٢٠٪ في الإنتاج الصناعي في إسرائيل، وهذا ناجم عن طبيعة هذه المنتجات التي تحتاج الى كثافة رأسمالية عالية وتكنولوجيا متطورة وعمالة ماهرة، وهي جميعها متوفرة في إسرائيل.

جدول رقم (٦)

مساهمة الفروع الصناعية الرئيسية في الانتاج الصناعي عام ١٩٨٦ (نسب مئوية)

الفرع الصناعي	الأردن	الضفة الغربية	قطاع غزة	إسرائيل
مواد غذائية ومشروبات وسجائر	١٩ر٩	٤٣ر٥	١٥ر٠	١١ر٤
النسيج والملابس	٢ر٩	١٠ر٦	٣٢ر٤	٦ر٧
الخشب والأثاث	٢ر٤	٥ر٠	١٢ر٨	٢ر٢
الورق ومنتجاته	١ر٣	–	–	٢
الطباعة والنشر	١ر٨	–	–	٣ر٣
المنتجات الكيماوية	١٣ر٣	١٥ر٣	–	١٠ر٨
مطاط وبلاستيك	١ر٧		–	٥ر٥
المنتجات غير المعدنية	١٥ر٢	٦ر٦	١٢ر٦	٢ر٦
المنتجات المعدنية	٣ر١	٨ر٠		١٦ر٦
المنتجات الكهربائية	٠ر٣	–	٢١ر٤	٢٠ر٤
معدات النقل	١ر٠	–		٨ر١
صناعات غير مذكوره اعلاه	*٣٨ر٠	١١ر٠	٥ر٨	١٠ر٤

* تتضمن المقالع والتعدين وإنتاج الطاقة الكهربائية والخدمات الصناعية.

المصدر: بالنسبة للاردن: النشرة الاحصائية السنوية، البنك المركزي الأردني، بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة: النشرة الاحصائية الصناعية للضفة الفلسطينية وقطاع غزة ١٩٩٠، منظمة التحرير الفلسطينية؛ بالنسبة لإسرائيل، حسين أبو النمل، الاقتصاد الإسرائيلي، ص٢٦٧.

ب- المؤسسات الصناعية

كمؤشر آخر على حجم الصناعة في الاقتصاديات الثلاثة فإن الجدول رقم (٧) يبين عدد المؤسسات الصناعية في كل من الأردن وفلسطين وإسرائيل. وبالرغم من أن عدد المؤسسات الصناعية في اسرائيل يزيد عن عددها في الأردن وفلسطين بحوالي ٦٠٪ و ٢٥٠٪ على التوالي، الا أن عدد العاملين في المؤسسات الصناعية الاسرائيلية أكبر من عددهم في الأردن وفلسطين بحوالي ٦٠٠٪ و ٢٦٠٠٪، على التوالي، مما يعكس التباين

الكبير في حجم المؤسسات الصناعية، حيث بلغ متوسط العمالة في المؤسسة الواحدة في إسرائيل حوالي ٣٠ عاملاً، مقابل حوالي ٨ عمال في الأردن وأقل من ٥ عمال في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما تظهر البيانات الاحصائية لعام ١٩٨٧ أن هناك ٤٨٢ مؤسسة في إسرائيل يعمل بها ١٠٠ عامل فأكثر، منها ١٥٢ مؤسسة يعمل فيها ٣٠٠ عامل فأكثر، بينما كان عدد المؤسسات التي يعمل بها ١٠٠ عامل فأكثر في الأردن ٢٥ مؤسسة، وفي الضفة الغربية ٨ مؤسسات فقط بهذا الحجم[١٥]. وتشير هذه البيانات إلى ضخامة المؤسسات الصناعية الإسرائيلية مما يمكنها من الاستفادة من وفورات الحجم الكبير وزيادة القوة الاحتكارية في الصناعة مقارنة بالمؤسسات الأردنية والفلسطينية.

جدول رقم (٧)

المؤسسات والعمالة الصناعية في الأردن وفلسطين وإسرائيل (عام ١٩٨٧)

	الأردن	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة والقطاع	إسرائيل
عدد المؤسسات الصناعية	٦٦٧٥	٢٤٦٤	١٧٩٧	٤٢٦١	١٠٧٤١
عدد العاملين في الصناعة	٥٢٦٤٥	١١٩٨٥	٧٢٨٦	١٩٢٧١	٣١٩٣٠٠
متوسط عدد العاملين في المؤسسة	٧ر٩	٤ر٩	٤ر١	٥ر٤	٢٩ر٧

المصدر: دائرة الأحصاءات العامة، المملكة الأردنية الهاشمية، الدراسة الصناعية ١٩٨٧؛ اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة، مؤشرات احصائية اساسية حول فلسطين، نشرة رقم٢، ١٩٨٩؛ CBS, Statistical Abstract of Israel, 1987

ج- العمالة الصناعية

يبين الجدول رقم (٨) مساهمة قطاع الصناعة في تشغيل الأيدي العاملة وتوزيع هذه الأيدي العاملة بين الفروع الصناعية المختلفة في الاقتصاديات الثلاثة. ونلاحظ، كما ذكرنا في بداية هذه الدراسة، التباين الكبير في حجم العمالة الصناعية بين هذه الاقتصاديات، سواء بالقيمة المطلقة أو بالنسبة لإجمالي الأيدي العاملة. ولعل ما يلفت النظر هو ارتفاع نسبة العاملين في الصناعة بدون أجر في الضفة الغربية وقطاع غزة،

أي الذين يعملون لحسابهم الخاص وليس لديهم مستخدمين بأجر، فقد بلغت هذه النسبة حوالي ٤٠٪ في قطاع غزة و ٣٣٪ في الضفة الغربية بينما كانت ١٥٪ تقريبا في الأردن مقارنة بحوالي ٥٪ في إسرائيل. ويشير هذا الى أن معظم المؤسسات في الضفة الغربية وقطع غزة عبارة عن ورش حرفية بعكس الحال في إسرائيل.

من ناحية أخرى، نلاحظ أن معظم العمالة في الضفة الغربية وقطاع غزة قد تركزت في صناعات النسيج والملابس والجلود، وهذا ما يشير إلى أن هذه الصناعات تتميز بأنها ذات كثافة عمالية مرتفعة مما يفسر سبب توجه الصناعات الإسرائيلية للتعاقد من الباطن مع المؤسسات الفلسطينية في هذه الصناعات.

وبالمقابل نجد أن العمالة الصناعية في الأردن تركزت في صناعة المواد الغذائية والمنتجات الكيماوية والمنتجات المعدنية. أما في إسرائيل فقد احتلت صناعة المواد الغذائية والنسيج والملابس والمنتجات المعدنية أعلى النسب في تشغيل اليد العاملة. ونلاحظ أن صناعة المنتجات المعدنية قد احتلت مكانة بارزة في الاقتصاديات الثلاثة، وهذا شيء طبيعي لأنها عادة تتكون من محلات خراطة وحدادة وتركيبات معدنية وانشائية، وهي بطبيعتها ذات كثافة عمالية مرتفعة.

ولعل ما يلفت النظر هو انخفاض نسبة العمالة في صناعة المنتجات الكهربائية والإلكترونيات حيث لم تتجاوز هذه النسبة ١٣٪، بالرغم من أن هذه الصناعة تسهم بأكثر من ٢٠٪ من اجمالي الإنتاج الصناعي، وهذا ناجم عن الكثافة الرأسمالية العالية التي تتميز بها هذه الصناعة. ومما يلفت النظر ايضا أن هناك عددا كبيرا من الصناعات غير موجودة في الضفة الغربية وقطاع غزة، من بينها صناعة الورق والطباعة والنشر والمكائن والآلات والمنتجات الكهربائية ومعدات النقل. وهذا ناجم عن القيود التي تفرضها إسرائيل في وجه أية محاوله لإنتاج هذه المنتوجات خشية منافسة الصناعات الإسرائيلية أو لأسباب تتعلق بالأمن، اضافة إلى طبيعة بعض السلع ذات الكثافة الرأسمالية والتكنولوجية العالية (مثل الأجهزة الكهربائية والالكترونية والكيماويات)، مما يعطي إسرائيل ميزة نسبية في إنتاجها نظراً لامكانية حصولها على التكنولوجيا المتطورة والاجهزة التصنيعية المعقدة إلى جانب توفر الكفاءات العلمية

والفنية الهائلة لديها. وتشير الاحصائيات إلى وجود أكثر من عشرة آلاف عامل في إسرائيل وإلى أن عدد الخريجين الذين يعملون في البحث والتطوير قد بلغ أكثر من أربعين ألف أكاديمي توظفهم إسرائيل في الصناعات كثيفة التكنولوجيا لديها (حمو، ١٩٩٠).

جدول رقم (٨)

توزيع العمالة الصناعية في الأردن وفلسطين وإسرائيل (عام ١٩٨٧)

	الأردن	الضفة الغربية	قطاع غزة	إسرائيل
عدد العاملين الاجمالي (ألف)	٥٠٩ر٣	١١٠ر٩	٦٦ر٨	١٤٩٤ر١
عدد العاملين في الصناعة (ألف)	٥٢ر٦	١٢ر٠	٧ر٣	٣١٩ر٠
عدد العاملين منهم باجر (ألف)	٤٤ر٨	٨ر٠	٤ر٤	٣٠٢ر٠
نسبة العاملين في الصناعة إلى اجمالي العاملين	١٠ر٣٪	١٠ر٨٪	١٠ر٩٪	٢١ر٤٪
توزيع العمالة الصناعية (نسبة مئوية)*:				
المواد الغذائية والمشروبات والدخان	١٧ر١	١٦ر٠	٧ر١	١٥ر٠
النسيج والملابس	٨ر٠	٢٤ر٨	٤٢ر٩	١٥ر٩
الجلود ومنتجاتها	٠ر٤	٨ر١	٣٨ر٦	١ر٤
الخشب والأثاث	٨ر٣	٩ر٩	١٥ر٦	٤ر٢
الورق ومنتجاته	٢ر٤	–	–	٢ر١
الطباعة والنشر	٣ر١	–	–	٤ر٢
المنتجات الكيماوية	١٤ر٠	١٠ر٥	–	٦ر٣
مطاط وبلاستيك	٣ر٧		–	٣ر٥
المنتجات غير المعدنية	١٣ر٥	٩ر٦	١٤ر٠	٣ر١
منتجات معدنية	١٤ر٦	١٥ر٠	١٧ر٤	١٤ر٨
مكائن وآلات	١ر٠	–	–	٣ر٥
منتجات كهربائية والكترونية	١ر٠	–	–	١٢ر٧
معدات النقل	٠ر٣	–	–	٦ر٧

* البيانات الخاصة بتوزيع العمالة في اسرائيل هي لعام ١٩٨٥ (أنظر ابو النمل، الاقتصاد الإسرائيلي، ص٣٢٤).

المصدر: نفس المصدر في الجدول السابق.

وقد انعكس ذلك على ارتفاع مستوى الإنتاجية في الصناعة الإسرائيلية مقارنة بالأردن وفلسطين. فكما يشير الجدول رقم (٩) فقد بلغت إنتاجية العامل في إسرائيل حوالي ٢٦ ألف دولار مقارنة بحوالي ١٤ ألف دولار في الأردن، بينما لم يتجاوز هذه الإنتاجية في الضفة الغربية وقطاع غزة خمسة آلاف دولار في عام ١٩٨٦[١٦]. ويرجع ضعف الإنتاجية في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى صغر الوحدات الإنتاجية وعدم توفر التكنولوجيا المتطورة، اضافة إلى العقبات والمشاكل التي تواجهها الصناعة الفلسطينية نتيجة الاجراءات الإسرائيلية الصارمة.

وقد انعكس التفاوت في الإنتاجية على أجور العاملين في الصناعة حيث كان متوسط أجر العامل الفلسطيني الذي يعمل في إسرائيل حوالي ٤٣٪ من متوسط أجر العامل الاسرائيلي. ولا يرجع ذلك إلى فروقات الإنتاجية فقط وإنما يعود إلى استغلال أصحاب المصانع الإسرائيلية للعمال العرب باعطائهم الحد الأدنى من الأجور. وفي الواقع فإن مقارنة الأجور هنا ليست دقيقة حيث أن أجور العامل الفلسطيني تخضع لخصومات واقتطاعات مختلفة كالتأمين الصحي والاجتماعي وضريبة الدخل وغيرها، وهي اقتطاعات لا يحصل العامل الفلسطيني مقابلها على شيء، وتقدر هذه الاقتطاعات بحوالي ٢٥٪-٣٥٪ من الأجر الأساسي (العاروري، ١٩٩٠). أضف إلى ذلك أن هذه البيانات لا تشمل العاملين خارج مكاتب العمل الرسمية، أو ما يطلق عليهم "العمل الاسود" والذين يحصلون على أجور منخفضة جداً. وقد كان لذلك كله تأثير سلبي على الصناعة الفلسطينية التي أصبحت مضطرة لدفع أجور مرتفعة للعاملين فيها من أجل الحفاظ عليهم. وتشير الاحصائيات إلى أن متوسط الأجر اليومي للمستخدمين العرب الفلسطينيين في الصناعة في الضفة الغربية وقطاع غزة قد بلغ ١٤٫٢ و ١٧٫٧ دولار أمريكي في عام١٩٨٧ وأن نفس هذا المبلغ كان يدفع للمستخدمين العرب الفلسطينيين في إسرائيل[١٧]. وقد أدى ذلك الى ارتفاع كلفة المنتجات الصناعية الفلسطينية وأضعف قدرتها على المنافسة في وجه الصناعة الإسرائيلية.

وأخيراً لا بد من التنويه بأن حسابات الأجور والإنتاجية مبنية أساساً على الاحصائيات الاسرائيلية، والتي تشير كثير من الدلائل إلى عدم موضوعيتها ودقتها

بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة. وليس أدل على ذلك من أن معدل إنتاجية العامل في الضفة الغربية وقطاع غزة قد تجاوزت ١٢٠٪ من متوسط الأجر فيهما، وهو أمر يتحدى المنطق الاقتصادي السليم. ولكن نظراً لعدم توفر مصادر أخرى للبيانات فإننا لا نملك سوى استخدامها هنا لأغراض التحليل.

جدول رقم (٩)

متوسط الأجور والإنتاجية (بالألف دولار أمريكي) في قطاع الصناعة في الأردن وفلسطين وإسرائيل عام ١٩٨٦

	الأردن	فلسطين	إسرائيل
متوسط الأجر السنوي	٥ر٠	٣ر٨	٨ر٨
إنتاجية العامل	١٣ر٨	٤ر٧	٢٦ر٠

* احتسب المبالغ بالدولار بواسطة الباحث على أساس ٣٣٨ر٥ فلس أردني و ١ر٤٨٧٨٥ شيقل اسرائيلي للدولار الأمريكي.

المصدر: المملكة الأردنية الهاشمية، دائرة الاحصاءات العامة، الدراسة الصناعية ١٩٨٦؛ عطا سليم، انتاجية العمل في قطاع الصناعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، صامد الاقتصادي، العدد ٨١، ١٩٩٠؛ CBS, Statistical Abstract of Israel, 1988.

د. الصادرات الصناعية

لقد كان للتحول في إسرائيل من استراتيجية احلال الواردات إلى استراتيجية التوجه نحو التصدير في نهاية الخمسينات أثر كبير في التوسع الذي حققته الصادرات الصناعية الإسرائيلية. فقد ازدادت الصادرات الصناعية من حوالي ١٠ ملايين دولار عام ١٩٤٩ إلى حوالي ٨ الاف مليون دولار عام ١٩٨٧، وارتفعت نسبتها إلى اجمالي الصادرات من حوالي ٣٦ر٥٪ إلى حوالي ٩٢ر٨٪ خلال نفس الفترة. وكما يتضح من الجدول رقم (١٠) فإن الصادرات الصناعية الأردنية والفلسطينية كانت ٢١٥ وحوالي ٣٥٧ مليون دولار أمريكي، وكانت تشكل ٨٦ر٤٪ و ٨٢ر٤٪ من إجمالي الصادرات،

على التوالي، في عام ١٩٨٧. وبالرغم من ارتفاع هاتين النسبتين الا أننا نلاحظ أن حجم الصادرات الصناعية الفلسطينية كانت حوالي ٥ر٤٪ من حجم مثيلتها الإسرائيلية، بينما لم تتجاوز هذه النسبة ٣٪ بالنسبة للأردن.

وتحتل صادرات الفوسفات والبوتاس مكان الصدارة في الصادرات الصناعية الأردنية حيث بلغت صادرات هاتين السلعتين حوالي ٨٩ مليون دولار عام ١٩٨٧، أي حوالي ٤١٪ من اجمالي الصادرات الصناعية، تليها الصناعات الكيماوية التي ساهمت بحوالي ٧٠ مليون دولار، أي حوالي ٣٣٪ من اجمالي الصادرات الصناعية، أي أن الصناعات الاستخراجية والكيماوية بمفردها تشكلان ثلاثة أرباع الصادرات الصناعية الأردنية، وهي نسبة مرتفعة تدلّ على تركيز سلعي كبير.

جدول رقم (١٠)

الصادرات الصناعية عام ١٩٨٧ (مليون دولار)

	الأردن	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة والقطاع	إسرائيل
اجمالي الصادرات	٢٤٨ر٨	٢٥٤ر٩	١٧٨ر٢	٤٣٣ر١	٨٤٧٥ر٤
الصادرات الصناعية	٢١٥ر٠	٢١٢ر٣	١٤٤ر٦	٣٥٦ر٩	٧٨٦٢ر٠
نسبة الصادرات الصناعية إلى اجمالي الصادرات	٨٦ر٤٪	٨٣ر٣٪	٨١ر١٪	٨٢ر٤٪	٩٢ر٨٪

المصدر: المملكة الأردنية الهاشمية، النشرة الاحصائية السنوية ١٩٨٧؛ CBS, Statistical Abstract of Israel, 1988

ومن بين الصناعات الكيماوية ذات الأهمية التصديرية البارزة في الأردن صناعة الأدوية وصناعة الاسمدة اللتين تشكلان الجزء الأكبر من الصادرات الكيماوية. وتعتبر الدول العربية، وخصوصا دول السوق العربية المشتركة ودول الخليج العربي، السوق الرئيسية للصادرات الصناعية الاردنية.

أما بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة فإن ارتفاع نسبة الصادرات الصناعية إلى

إجمالي الصادرات ليس دليلاً على تطور الصناعة فيهما، وانما يعود ذلك لعدة أسباب اهمها ما يلي:

أولاً: وضع إسرائيل قيود صارمة وتعقيدات إدارية كبيرة على الصادرات الزراعية الفلسطينية سواء إلى إسرائيل أو الى الدول الأخرى حتى لا تنافس المنتجات الزراعية الإسرائيلية، مما أدى إلى تخفيض قيمة اجمالي الصادرات وبالتالي ارتفاع نسبة الصادرات الصناعية.

ثانياً: ضعف القطاع الصناعي الفلسطيني بصفة عامة نتيجة للقيود التي تفرضها إسرائيل على استيراد المواد الخام والآلات والتجهيزات الصناعية وعدم سماحها بقيام مشروعات صناعية كبيرة تستفيد من وفورات الحجم وتستطيع المنافسة في الأسواق الخارجية.

ثالثاً: اجراءات التعاقد من الباطن التي تقوم بها الشركات الإسرائيلية مع المنتجين في الضفة الغربية وقطاع غزة والتي يقوم من خلالها هؤلاء المنتجون باستيراد المواد اللازمة من إسرائيل (والتي غالباً ما تكون نصف مصنعة) ثم يقوم المنتجون الفلسطينيون بتزويد الشركات الإسرائيلية بما تم إنتاجه، وتقوم هذه الشركات بعد ذلك بإتمام عملية تصنيعه ثم تسويقه داخل إسرائيل، أو تصديره إلى الخارج، أو اعادة تصديره إلى الضفة الغربية وقطاع غزة (افطيمه، ١٩٩٣).

وقد نجم عن ذلك أمرين هامين، أولهما أن معظم الصادرات الصناعية الفلسطينية عبارة عن منتجات تقليدية (زيت زيتون، منتجات البان، صابون، مواد بناء) أو منتجات ذات كثافة عمالية (ملابس، تريكو، أحذية) والتي لا تحتاج إلى استثمارات رأسمالية كبيرة أو مهارات فنية وإدارية عالية. وثانيهما أن معظم الصادرات الصناعية الفلسطينية موجهة إلى إسرائيل نتيجة لترتيبات التعاقد من الباطن التي أشرنا اليها سابقاً. وكما يتضح من الجدول رقم (١١) فقد بلغت الصادرات الصناعية الفلسطينية إلى إسرائيل حوالي ٨٧٪ من

إجمالي الصادرات الصناعية الفلسطينية بينما كانت حصة الأردن من هذه الصادرات حوالي ١٢٪، أما باقي دول العالم فإن الصادرات الصناعية إليها لا تكاد تذكر.

جدول رقم (١١)

التوزيع الجغرافي للصادرات الصناعية الفلسطينية عام ١٩٨٧

البلـــد	الضفة الغربية		قطاع غزة		الضفة والقطاع	
	مليون دولار	٪	مليون دولار	٪	مليون دولار	٪
الأردن	٤٤ر٤	٢٠ر٩	–	.	٤٤ر٤	١٢ر٤
إسرائيل	١٦٦ر٦	٧٨ر٥	١٤٤ر٦	١٠٠	٣١١ر٢	٨٧ر٢
باقي العالم	١ر٣	٠ر٦	–	.	١ر٣	٠ر٤
المجموع	٢١٢ر٣	١٠٠	١٤٤ر٦	١٠٠	٣٥٦ر٩	١٠٠

المصدر: احتسبت بواسطة الباحث من النشرة الاحصائية للضفة الفلسطينية وقطاع غزة، العدد السادس، ١٩٩٠.

أما بالنسبة لإسرائيل، فقد كان الجزء الأكبر من صادراتها الصناعية (عدا الالماس) ذا كثافة رأسمالية وتكنولوجية عالية. وتأتي على رأس قائمة هذه الصادرات الأجهزة الكهربائية والإلكترونية التي ساهمت عام ١٩٨٧ بحوالي ١٩٪ من مجمل الصادرات الصناعية المدنية، تليها صناعة البتروكيماويات (حوالي ١٨٪) والمنتوجات المعدنية (حوالي ١٢٪) ومعدات النقل (حوالي ١٠٪). وقد شكلت الصادرات الحربية ما قيمته ١٥٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨٧، أي حوالي ٢٧ر٦٪ من مجموع الصادرات الصناعية (حمو، ١٩٩٠). ولا شك أن توفر الخبراء والعلماء في إسرائيل ودعم الحكومة لعمليات البحث والتطوير خصوصاً في مجال الصناعات التصديرية كان لها الفضل في حجم ونوعية الصادرات الصناعية الإسرائيلية، اضافة إلى التسهيلات التي تقدمها البلدان الصناعية الكبرى لاستيراد البضائع الإسرائيلية.

وتشكل الولايات المتحدة الأمريكية والسوق الاوروبية المشتركة أكبر سوقين لإسرائيل في الخارج، حيث بلغت حصتهما ٥ر٣٢٪ و ٤ر٣٢٪ من اجمالي الصادرات الإسرائيلية عام ١٩٨٧، على التوالي. وتشكل الصادرات الصناعية نسبة ٢ر٨٣٪ من مجموع الصادرات الإسرائيلية إلى السوق الأوروبية المشتركة و ٥ر٩٩٪ إلى الولايات المتحدة الامريكية (حمو، ١٩٩٠)، مما يعني ان هذين السوقين بمفردهما يستوعبان حوالي ٦٥٪ من اجمالي الصادرات الصناعية الإسرائيلية.

وتأتي الضفة الغربية وقطاع غزة في المرتبة الثالثة من حيث الصادرات الصناعية الإسرائيلية، فقد بلغت قيمة وارداتهما الصناعية من اسرائيل في عام ١٩٨٧ حوالي ٩١٥ مليون دولار، تشكل حوالي ١٧٪ من اجمالي الصادرات الصناعية الإسرائيلية (باستثناء الالماس). ويأتي ضمن هذه الصادرات البضائع شبه تامة الصنع من أجل تحضيرها في الضفة الغربية وقطاع غزة وإعادة تصديرها إلى إسرائيل ضمن ترتيبات التعاقد من الباطن، اضافة إلى مجموعة من السلع الاستهلاكية التي غالبا ما تنافس المنتجات الفلسطينية. كما أن جزءاً من هذه الصادرات الصناعية عبارة عن مستوردات صناعية يتم استيرادها من بلدان أخرى عبر الموانىء الإسرائيلية[١٨].

الخلاصة والاستنتاجات

لقد أظهرت هذه الدراسة التباين الكبير بين الاقتصاد الأردني والفلسطيني والاسرائيلي بشكل عام، والقطاع الصناعي في هذه الاقتصاديات الثلاثة بشكل خاص. ففي حين يتسم الاقتصاد الأردني بما يتسم به اقتصاد البلدان النامية، بصفة عامة، من محدودية الموارد وانخفاض مستوى الدخل وصغر حجم السوق وضعف القطاع الصناعي، يتسم الاقتصاد الفلسطيني في ظل الاحتلال الاسرائيلي بالتبعية الكاملة والارتباط الشامل بالاقتصاد الإسرائيلي، الذي عمل من خلال سياسات واجراءات عديدة على تسخيره لخدمته، مما أدى إلى تغيرات هيكلية فيه.

وبالمقابل فإن الاقتصاد الاسرائيلي يعتبر اقتصاداً متطوراً من حيث حجم الناتج المحلي الاجمالي ومستوى الدخل ووجود صناعات متطورة فيه. ولا شك أن المتغيرات

السياسية والاقتصادية خلال العقود الماضية قد اسهمت بزيادة هذا التباين بين الاقتصاديات الثلاثة، وانعكس ذلك بصورة واضحة في قطاع الصناعة. ففي الوقت الذي كانت الصناعة فيه بدائية في فلسطين، وشبه معدومه في شرق الأردن، كان اليهود يركزون اهتماماً بالغاً لتطوير هذا النشاط منذ اللحظات الأولى لوصولهم إلى فلسطين في بداية هذا القرن.

وقد كانت حرب عام ١٩٤٨ وقيام دولة إسرائيل على جزء كبير من فلسطين بداية لتسارع عملية التصنيع في إسرائيل. وبالمقابل فقد كان تطور القطاع الصناعي في الأردن بطيئاً بالرغم من محاولات الحكومة تشجيع الاستثمار وتوجيهه من خلال التشريعات والخطط التنموية المتعاقبة. وقد أدى فقدان الضفة الغربية وقطاع غزة في حرب حزيران ١٩٦٧ إلى توجيه ضربة قاسية للاقتصاد الفلسطيني بصفة عامة، وللقطاع الصناعي فيه بصفة خاصة، حيث انقطعت روابطه مع الأردن وأصبح خاضعاً للاحتلال الإسرائيلي. وقد عانى خلال ذلك من كثير من المشاكل والعقبات التي وضعتها إسرائيل امامه وحالت دون تطويره والنهوض به. أما بالنسبة للأردن فقد استطاع تطوير القطاع الصناعي فيه بشكل ملحوظ خلال فترة السبعينات، وساعده على ذلك الانتعاش الاقتصادي في دول الخليج النفطية وما نجم عن ذلك من مساعدات مالية وزيادة في تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج. ولكن هذا القطاع تعرض لنكسة في بداية الثمانينات نتيجة للركود الاقتصادي الذي عانى منه الأردن لعدة سنوات. أما في إسرائيل فقد اتاح لها احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة السيطرة على اسواق هذين الجزئين من فلسطين، اضافة الى ما حققه ذلك من توفير اليد العاملة الرخيصة، مما أتاح للصناعة الإسرائيلية ازدهاراً كبيراً في الفترة التي أعقبت ذلك.

وقد أظهرت الدراسة أن هناك تبايناً واضحاً لصالح الصناعة الإسرائيلية، فالإنتاج الصناعي الأردني والفلسطيني لم يتجاوز ٥٪ و ١٪، على التوالي، من الإنتاج الصناعي الإسرائيلي، كما أن مساهمة الإنتاج فيهما كانت حوالي نصف مساهمة الإنتاج الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي الإسرائيلي بالنسبة للأردن وأقل من ثلثه بالنسبة للضفة والقطاع. كما أظهرت الدراسة أن المؤسسات الصناعية الإسرائيلية تتميز

بضخامة حجمها مقارنة بالمؤسسات الأردنية والفلسطينية من حيث الإنتاج والعمالة. وتتركز العمالة والإنتاج في الأردن في صناعات المواد الغذائية والمنتجات غير المعدنية بينما تتركز في الضفة الغربية وقطاع غزة في صناعات المواد الغذائية والنسيج والملابس. أما في إسرائيل، فتتركز في صناعات المنتجات الكهربائية والإلكترونية والمنتجات الكيماوية والمعدنية وهي الصناعات التي تتميز بكثافة رأسمالية عالية وعمالة فنية ماهرة، وتحتاج إلى تكنولوجيا متطورة. وقد انعكس ذلك على ارتفاع مستوى الإنتاجية في الصناعات الاسرائيلية التي بلغت ضعف إنتاجية العامل في الأردن وأكثر من خمسة اضعاف إنتاجية العامل في فلسطين، وهذا بدوره انعكس، بصورة أخف، على أجور العمالة الصناعية التي كانت في إسرائيل أكثر من ضعفها في الضفة الغربية وتزيد عن مثيلتها في الأردن بحوالي ٧٠٪.

وفي مجال الصادرات الصناعية، أظهرت الدراسة ضخامة التباين بين الاقتصاديات الثلاثة حيث لم تتجاوز نسبة الصادرات الصناعية في الأردن وفلسطين ٥٪ من الصادرات الصناعية الاسرائيلية. وقد تميزت الصادرات الصناعية الاسرائيلية بكثافة رأسمالية وتكنولوجية مرتفعة في الوقت الذي تركزت فيها الصادرات الصناعية الأردنية في الصناعات الاستخراجية والكيماوية. أما الصادرات الصناعية الفلسطينية فكانت في أغلبها منتجات تقليدية أو صادرات إلى إسرائيل ضمن ترتيبات التعاقد من الباطن. وتشكل الولايات المتحدة الأمريكية والسوق الأوروبية المشتركة السوق الأكبر للصادرات الصناعية الإسرائيلية، بينما تشكل البلدان العربية السوق الرئيسية للصادرات الصناعية الأردنية. أما بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة فتستحوذ إسرائيل على أكثر من ٨٥٪ من صادراتهما الصناعية نتيجة للقيود التي فرضتها على صادراتهما الزراعية، بالاضافة إلى ترتيبات التعاقد من الباطن بين الشركات الاسرائيلية والمنتجين الفلسطينين.

إن هذا التباين الصارخ بين قطاع الصناعة في الاقتصاديات الثلاثة جاء نتيجة لمعطيات تاريخية سياسية واقتصادية واجتماعية، وسوف يفرض نفسه، بلا شك، على

أي تطور ناجم عن تغير هذه المعطيات، خصوصاً في ظل ما تتمخض عنه محادثات واتفاقيات السلام بين إسرائيل والدول العربية من نتائج. فإسرائيل التي تمتلك اقتصاداً صناعياً ضخماً مقارنة بالأردن وفلسطين سوف تسعى إلى استغلال هذا السلام لتدعيم قوتها الاقتصادية للسيطرة على أسواق المنطقة، يساعدها في ذلك الميزة النسبية لها في مجال الصناعات كثيفة التكنولوجيا، وخصوصاً تلك التي تحتاج إلى استثمارات رأسمالية ضخمة وعمالة فنية ماهرة تحقق لها وفورات الإنتاج الكبير، مثل الاجهزة الكهربائية والالكترونية والبتروكيماويات والآلات ووسائط النقل. إن أهمية هذه المنتجات بالنسبة لإسرائيل تتبع من ارتباطها بالذرائع الأمنية التي تشكل هاجساً لجميع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة. وليس من المستهجن، بالتالي، أن تعمل إسرائيل على تدمير أية محاولة لقيام مثل هذه الصناعات في الأردن وفلسطين، ومن المحتمل أن تلجأ إلى الحصول على امتيازات من شركات عالمية متخصصة، أو أن تعمل على أقامة مشاريع مشتركة تمكنها من السيطرة على تطوير تلك الصناعات والاشراف عليها بشكل دقيق.

وبالمقابل فإن الصناعات الأردنية والفلسطينية تستطيع المنافسة في الصناعات ذات الكثافة العمالية نتيجة لارتفاع الأجور في اسرائيل، التي لن تستطيع تخفيضها نظراً لوجود نقابات عمالية قوية واستخدام هذه الأجور المرتفعة لاجتذاب مهاجرين جدد الى اسرائيل. ولكن ما يبعث على القلق هو احتمال استمرار إسرائيل في تقديم دعم كبير لهذه الصناعات وإغراق الأسواق العربية بها، مما سيلحق أكبر الضرر بالقطاع الصناعي في هذه البلدان. والتجربة التي تمر بها الصناعات الأمريكية، بالرغم من ضخامتها، في مواجهة الصناعات اليابانية هي دليل آخر على مشروعية هذا القلق.

إن هذا التوجه لا يمنع أو يتعارض مع استراتيجية بعيدة المدى لتطوير قطاع صناعي قوي في فلسطين والأردن يعتمد في البداية على احلال الواردات ثم التوجه نحو الصادرات، وهي التجربة التي قام بها الاسرائيليون انفسهم وأدت إلى بناء قطاع صناعي ضخم نسبياً لديهم، وهي ايضاً الاستراتيجية التي استخدمها نمور آسيا بنجاح خلال العقدين الماضيين. وهناك عدد من العوامل تعمل لصالح هذا الاتجاه، من

بينها الزيادة السكانية الناجمة عن عودة النازحين، ومشاريع البنية التحتية التي سيجري انشاؤها والتي يمكن الاستفادة منها في تطوير صناعات فرعية ترتبط بها، وتدفق رؤوس الأموال اللازمة في ظل أجواء السلام المرتقب، وإمكانية استقطاب الكفاءات المؤهلة من العائدين. ولا شك أن فتح السوق الأردنية للصناعات الفلسطينية والسوق الفلسطينية للصناعات الأردنية سيكون لصالح الطرفين، وسوف يحقق التنسيق بين هذين الاقتصادين مكاسب كبيرة في مجال الصناعات التي تحتاج إلى إنتاج كبير لتحقيق وفورات اقتصادية تمكنها من المنافسة في السوق المحلي والأسواق الخارجية.

إن الخطوة الأولى في هذا الاتجاه يجب أن تتركز على فك الارتباط الاقتصادي بين الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل بغية ضمان استقلال القرار الاقتصادي الفلسطيني. ويأتي بعد ذلك وضع استراتيجية واضحة لتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبالذات القطاع الصناعي، تشارك فيها الكفاءات الوطنية المتوفرة.

إن أي استراتيجية ناجعة يجب أن تقوم على توازن واضح ومدروس بين القطاع العام والقطاع الخاص. ويبدو هذا الأمر أكثر أهمية في فلسطين التي أدى الاحتلال الطويل الذي عانت منه إلى تدمير اقتصادها بصفة عامة، والصناعة فيها بصفة خاصة. ويأتي دور القطاع العام في تطوير البنية التحتية اللازمة بسرعة كبيرة، وتوفير التمويل اللازم لذلك من خلال المساعدات والقروض العربية والدولية، وتوفير المناخ الاستثماري المناسب للقطاع الخاص من خلال الدعم والاعفاءات والحماية اللازمة لتطوير الصناعات الوليدة التي سوف تنشأ بعد انسحاب القوات الإسرائيلية واقامة الدولة الفلسطينية.

ولعل من بين المشروعات التي يجب تشجيعها في المرحلة الأولى الصناعات اللازمة لعملية البناء، مثل صناعات الاسمنت والحديد والخشب ومواد البناء، وكذلك الصناعات التي تساعد على تطوير المناطق الريفية، خصوصاً الصناعات الزراعية (زيوت، خضار وفواكه مصنعة، صابون، وغيرها) نظراً لتوفر المواد الأولية اللازمة لها في المناطق الريفية. وسوف يساعد ذلك على تسهيل عملية تصريف الفائض الزراعي من جهة، والحد من الهجرة وتفريغ المنطقة من جهة اخرى. كما يجب تشجيع الصناعات

التصديرية عن طريق منحها امتيازات وتسهيلات، سواء بالنسبة للتمويل أو الاعفاءات او التسويق في الخارج. ويتطلب ذلك تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية الاخرى، والبحث عن اسواق جديدة خصوصاً في مجموعة البلدان الاشتراكية سابقاً والبلدان الافريقية، وكذلك محاولة الحصول على معاملة تفضيلية من البلدان الصناعية وخصوصاً السوق الأوروبية المشتركة والولايات المتحدة الأمريكية. وأخيراً فإن توفير نظام مصرفي مناسب لتمويل المشروعات الصناعية يجب أن يكون ضمن أولويات المرحلة الأولى.

إن تشابه البنية التحتية الاقتصادية بين الأردن وفلسطين يجعل من السهل ايجاد صيغة للتعاون والتكامل بين هذين البلدين بما يحقق المصلحة المشتركة لهما. وهو أمر أكثر أهمية لفلسطين في هذه المرحلة لحماية اقتصادها من الانزلاق تحت وطأة القدم الإسرائيلية.

الهوامش

(١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، دراسة الاوضاع الاقتصادية في المملكة الأردنية الهاشمية، سلسلة الدراسات القطرية ٨، الكويت ١٩٨٧، ص١٩.

(٢) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مصدر سابق، ص٢٠.

(٣) المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٨٦-١٩٩٠، ص ٥٣١.

(٤) المصدر السابق ص ٥٣٢.

(٥) البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي التاسع والعشرين، ١٩٩٢، ص٢١٠.

(٦) المصدر السابق، ص٢١٣.

(٧) وزارة التخطيط، مصدر سابق، ص ص ٥٣٥-٥٣٦.

(٨) The World Bank, Developing the Occupied Territories, vol. 3, pp 29-33.

(٩) بلغ عدد المهندسين اليهود الذين تدفقوا على إسرائيل في الفترة ١٩٥٠-١٩٨٥ ما يزيد عن ٢٥ ألف مهندس، انظر ابو النمل، ص٢٤٩.

(١٠) المصدر السابق، ص٢٥؛ وسمير عبدالله وسمير البرغوثي، الاتجاهات العامة في تطور الاقتصاد الاسرائيلي، دار الكرمل للنشر، عمان ١٩٨٨، ص٨٢.

(١١) المملكة الاردنية الهاشمية، دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية، اعداد متفرقة.

(١٢) أنظر The World Bank، مصدر سابق، ص٢٨.

(١٣) تم تعديل الأرقام القياسية عام ١٩٨٤ لتشمل البوتاس والاسمدة.

(١٤) البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي الثامن والعشرين ١٩٩١، ص١٥٥.

(١٥) نفس مصدر الجدول رقم (٧). أنظر أيضا

Abu-Shokor, Saleh, and Alawneh, Industrialization in the West Bank, Al-Najah National University, Nablus 1992.

(١٦) بلغت إنتاجية العامل في الضفة الغربية ٤٩٣٤ دولار وفي قطاع غزة ٤٤٠٠ دولار في عام ١٩٨٦، انظر عطا سليم، إنتاجية العمل في قطاع الصناعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، صامد الاقتصادي، العدد ٨١، ١٩٩٠، ص١٠٨.

(١٧) منظمة التحرير الفلسطينية، النشرة الاحصائية الصناعية للضفة الفلسطينية وقطاع غزة، العدد السادس، ١٩٩٠، ص ص ٣٠-٣٣.

(١٨) التجارة الخارجية للأراضي الفلسطينية المحتلة، صامد الاقتصادي، العدد ٧٨، ١٩٨٩، ص١٤.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

أبو شكر، عبدالفتاح، أوضاع الصناعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، **صامد الاقتصادي**، العدد ٨١، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان ١٩٩٠.

أبو شكر، عبدالفتاح، ملامح تطور البنية الاقتصادية لإسرائيل، القسم الأول: الانفاق العسكري، قطاع الزراعة، الصناعة، **صامد الاقتصادي**، المجلد ١٣، العدد ٨٦، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان ١٩٩١.

أبو النمل، حسين، **الاقتصاد الإسرائيلي**، مركز دراسات الوحدة الاقتصادية، بيروت ١٩٨٨.

أحمد، أحمد قاسم، وعمر وديان، **القطاع الصناعي في المناطق المحتلة**، الجمعية العلمية الملكية، الدائرة الاقتصادية، عمان ١٩٨٢.

افطيمة، سامي مروح، **القطاع الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين: دراسة تحليلية للفترة ١٩٦٨ - ١٩٨٩م**، دار الكرمل، عمان ١٩٩٣.

حمو، عارف، إسرائيل والصادرات الصناعية كثيفة التكنولوجيا، **صامد الاقتصادي**، العدد ٧٩، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان ١٩٩٠.

الدباس، هاشم: **سياسة الاردن الصناعية**، مطبعة وزارة السياحة والآثار، عمان ١٩٨١.

سليم، عطا، إنتاجية العمل في قطاع الصناعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، **صامد الاقتصادي**، العدد ٨١، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان ١٩٩٠.

العاروري، فتحي، الفوائد التي تجنيها إسرائيل من احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة، **صامد الاقتصادي** العدد ٧٩، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان ١٩٩٠.

العبد، جورج (محرر)، **الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٩.

عبدالحق، يوسف، **التخطيط والتنمية الاقتصادية في الأردن**، ١٩٧٩.

عبدالله، سمير، وسمير البرغوثي، **الاتجاهات العامة في تطور الاقتصاد الاسرائيلي**، دار الكرمل للنشر، عمان ١٩٨٨.

اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني، مؤشرات احصائية اساسية حول فلسطين المحتلة، **بنك المعلومات حول فلسطين المحتلة**، نشرة رقم (٢)، عمان، حزيران ١٩٨٩.

منصور، انطوان، **اقتصاد الصمود**، (ترجمة حنا الغاوي)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٤.

منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط، **البرنامج الانمائي للاقتصاد الفلسطيني للسنوات ١٩٩٤-٢٠٠٠، ملخص تنفيذي**، تونس، يوليو ١٩٩٣.

نصر، محمد، وخليل حماد، نمو الصناعة التحويلية والعمالة في الأردن، **مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد السادس، العدد الثالث، ١٩٩٠.

المراجع الأجنبية

International Monetary Fund, *International Financial Statistical Yearbook*, Washington, DC, 1990.

Israel Central Bureau of Statistics (CBS), *Statistical Abstract of Israel*, different issues.

Israel Central Bureau of Statistics (CBS), *Statistical Abstract of Israel: Judea, Samaria and Gaza Area Statistics*, different issues.

Pack, Howard, *Strctural Change and Economic Policy in Israel*, Yale University, New Haven, 1971.

The World Bank, *Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace*, vol. 1-6, Washington, DC., 1993.